اين حقوق الاقليات في مجالس المحافظات..؟

حميد الموسوي

القراءة الثانية من قبل مجلس النواب العراقي للقانون الخاص بانتخابات مجالس المحافظات اعطت لهذا الاستحقاق الدستوري اهمية خاصة لاتقل عن اهمية الملف الامني واعادة تشكيل الحكومة وسد فراغات الوزارات الشاغرة، والاسراع باعادة الامن والاستقرار والاعمار، والنهوض بالعملية السياسية، وهذا نابع من كون هذه التجربة قد اثبتت نجاحا ملموسا واسهمت في بناء الدولة العراقية الحديثة، حيث برزت في تنامي الخبرة لدى اكثر السلطات المحلية وفي معظم محافظات العراق خاصة في مجال الادارة المحلية وتنفيذ المشاريع الكبيرة، فقد استطاعت بعض السلطات المحلية الاشراف المباشر على الملف الامني واعادت الاستقرار الى محافظاتها بعد تطهيرها تماما من زمر الارهاب والجماعات المسلحة وتمكنت تلك السلطات من تنفيذ مشاريع عمرانية وخدمية خططت لها بعد دراسة مستفيضة تتماشى مع حاجات ومتطلبات المحافظة وهذا النجاح لم يقتصر على المحافظات المستقرة بل شمل محافظات مضطربة كانت جماهيرها تحارب الارهاب بيد وتبني باليد الاخرى وفي احلك الظروف واشدها قسوة.

ان هذه التجربة مع حداثتها كونها تنفذ لاول مرة في تاريخ العراق والمنطقة العربية والاقليمية، ومع ما صاحبها من عمليات ارهاب شرس لم يشهد له العالم مثيلا، ومع ما اعترضها ويعترضها من معوقات مقصودة وغير مقصودة، وما تخللها من فساد اداري ومالي وقلة خبرات، وامتناع الشركات عن العمل في العراق ورفض بعض المقاولين تنفيذ المشاريع الستراتيجية، مع ذلك وغيره من اعتراضات المعترضين وتدخلات المغرضين والمشككين استطاعت الاستفادة من الصلاحيات التي حددها لها الدستور في جميع المجالات مثل الصلاحيات الادارية والاقتصادية والامنية والخدمية، وفي مقدمتها التخصيصات المالية التي رصدتها الحكومة وترصدها مع بداية السنة المالية بما يتناسب مع الميزانية العمومية لكل عام ومع استحقاقات كل محافظة وحجم اضرارها واحتياجاتها وعدد سكانها، وهذا بحد ذاته يحدد مساحة الحرية الواسعة التي منحتها حكومة المركز للحكومات المحلية المتمثلة بمجالس المحافظات وهذه الصلاحيات والحرية لم تكن معروفة في الازمنة الماضية بل كان التفكير فيها يعد ضربا من الجنون او الخيال.

كل هذه المعطيات تحث وتشجع على اقامة الانتخابات لمجالس المحافظات في دورتها الثانية واجرائها في وقتها المقرر تلافيا ودفعا للاشكالات التي تصاحب عملية التاجيل، خاصة وان الظروف الامنية افضل بكثير من الاعوام السابقة التي اقيمت فيها الانتخابات لهذه المجالس كما ان هناك مزيد من الوقت للاحزاب والحركات والكتل والاشخاص كي يعدوا برامجهم الانتخابية ويهيئوا مرشحيهم.

ما يحز في النفس، ويبعث الالم، ويترك غصة حائرة، ويثير اسئلة ربما تكررت في انتخابات مشابهة، وعند تشكيل لجان وهيئات، ومفوضيات لهذا الغرض ولغيره: هو هذا الاهمال والتهميش والاقصاء لمكونات عراقية اصيلة وان بدت او تحولت الى اقلية في نظر البعض. وفي مقدمتها الامة الاشورية وصوتها المعبر المتمثل بالحركة الديمقراطية الاشورية.

لماذا هذا التنكر لعطائها القديم الحديث المتواصل؟!

لماذا هذا التجاهل لتضحياتها ومشاركاتها ايام التصدي للسلطة الاستبدادية؟!

اين موقعها من مجالس المحافظات ومن السلطات المحلية خاصة في مناطقها الاصلية ومراكز تجمعها؟!

ما الذي جنته الاقليات من عملية التغيير؟!

ما الذي حصده ابناؤها غير المزيد من التشريد والتهجير والغبن والمظلومية؟!

اسئلة حائرة تثير الشجن والاسى وربما الندم نضعها اما المسؤولين وخاصة رفاق درب مسيرة النضال التي اسقطت الدكتاتورية.. وبالتحديد رفاق قائمة الائتلاف الموحد، والقائمة الكوردية، اسئلة الح عليها حق الاخوة الوطنية الصادقة، وعتب رفعته مسيرة النضال المشترك. ونحن على يقين بأن الاخوة في جميع حركاتنا واحزابنا التي تقود العملية السياسية في العراق ابعد ما يكونون عن الانانية والاستئثار والتفرد خاصة وهم الذين اسقطوا الدكتاتورية بقوافل من الشهداء البررة، وحاشاهم ان يغمطوا حقوق اخوة لهم في تربة العراق الخالدة ودجلته وفراته وطريق تحريره المعبد بالدماء.

صلاح زينل

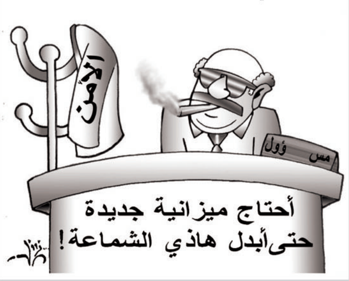

الديمقراطية وعبادة الفرد في العمل السياسي

خوشابا سولاقا

اغداق المديح والتبجيل والرياء لفرد على نحو مبالغ فيه، ووصفه بصفات تعلو على قدرة الانسان الفرد والاقتراب به من مرتبة التقديس المزيف ووصفه بمميزات خارقة ونعته بصفات عالية تفوق قدرات الانسان وترفع به الى مصاف التأليه والتعظيم كل ذلك يؤدي الى عبادة الفرد.

هذه النظرة تجافي الايديولوجية الديمقراطية كفكر وكممارسة تلك التي تنادي بسيادة الشعب، وتؤمن بانه يستحيل على الفرد مهما اوتي من قدرة وفطنة وذكاء خارق ان يكون القوة المحركة للتقدم والتطور الاجتماعي، فتطور التاريخ يكشف بوضوح تام وكامل ان الفرد مهما كان عظيما في ذكائه ومقدرته يعجز عن تحديد مجرى تطور التاريخ والمجتمع وان الشعب وحده بكامل شرائحه وطبقاته وقدراته الكامنة هو الذي يصنع تاريخه، وهو الذي يخط تقدم البشرية بما يبذله من جهد في انتاج الثروات المادية والروحية للمجتمع وهو الذي يرسم افاق المستقبل ويحدد مسار تطور التاريخ وتقدمه.. مع ان الديمقراطية بطبيعتها تتعارض مع عبادة الفرد الا ان التجارب البشرية فيها عرفت هذه الظاهرة خلال سنوات طويلة من حكم الشعوب قديما وحديثا فكان مثال ذلك الحكم النازي الهتلري والحكم الفاشي لموسليني في ايطاليا والحكم الفاشي لفرنكو وسلزار في كل من اسبانيا والبرتغال وحكم ستالين في الاتحاد السوفييتي السابق خير دليل على ظاهرة عبادة الفرد في العمل السياسي وهناك نماذج مماثلة في شرقنا العربي ابتداءا بحكم جمال عبد الناصر في مصر مرورا بحكم صدام حسين في العراق الذي كان مثالا بارزا لعبادة الفرد وتأليهه وتقديسه. ونتوسع قليلا في تجربة ستالين في الاتحاد السوفييتي لا لسبب بل لكونها قريبة جدا من تجربة صدام حسين وكان حكم صدام حسين هو امتداد لحكم ستالين في الممارسات الدكتاتورية وتجسيد ظاهرة عبادة الفرد. ففي الاتحاد السوفييتي انتشرت هذه الظاهرة انتشارا واسعا بين ابناء الشعب السوفييتي بل بين اعضاء الحزب الشيوعي انفسهم بما فيه القيادات العليا، ويقول الزعماء السوفييت ان عبادة الفرد وتقديس شخص ستالين ادبا الى التقليل من دور الشعب، والى انتهاك خطير للقوانين الاشتراكية وبالتالي الى طبيعة النظام الديمقراطي، وجرت الى عيوب كبيرة في التطبيق في ممارسة الحكم. وهذا ما كان يحصل بالضبط في العراق في المرحلة الصدامية كأن الاحداث كانت تتكرر في العراق على نفس المنوال بالرغم من الفارق الزمني بين المرحلة الستالينية والمرحلة الصدامية، وكذلك بالرغم من اختلاف طبيعة المجتمعين في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. فقد كان يعزى الى ستالين كل نجاح يحرزه الشعب في بناء الاشتراكية من اكبرها الى اصغرها، وفي الذود عن البلاد ضد اعدائها، حتى اصبح ستالين يتصور انه معصوم من الخطا، وانه فوق مستوى الزلل، وان في استطاعته ان يقود البلاد بمفرده دون الرجوع الى قيادة الحزب ودون العودة الى الشعب.

وخلق بذلك اساليب بيروقراطية في القيادة حالت دون النقد الذاتي وادت بالتالي الى سيطرة وهيمنة عصابة وزيرة الداخلية "بيريا" على اجهزة امن الدولة، تلك العصابة التي ارتكبت مخالفات مفضوحة ضد القانون، وفتكت بعدد كبير من ابناء الشعب وخيرة قادة واعضاء الحزب من الوطنيين المخلصين، وارتكبت جرائم بشعة يندى لها الجبين، كما ادت اساليب ستالين الانفرادية الى الوقوع في اخطاء كبيرة واضحة بالنسبة لبعض انواع العمل، كما حصل في المشكلة الزراعية على وجه الخصوص، مما عاق الى حد ما نمو المجتمع السوفييتي ابان سنوات حكمه الدكتاتوري. ونلاحظ عند مقارنة ما حصل في زمن حكم ستالين يتكرر في زمن حكم صدام في العراق انه حقا شيء لافت للنظر من تقارب تطابق الممارسات بالنتائج والوسائل وحتى مواقع الاشخاص المنفذة لارادة الدكتاتور، كما هناك تشابه بين "بيريا" و"علي حسن المجيد" انه امر غريب حقا!!!.

ويرجح الساسة السوفييت نشأة هذه الظاهرة "عبادة الفرد" في بلادهم الى ظروف تاريخية، موضوعية، شخصية معا. والظروف الموضوعية، بعضها دولي مرده ان الاتحاد السوفييتي بصفته اول دولة عرفت النظام الاشتراكي، ظل طوال سنوات عديدة موضع حصار البلاد الرأسمالية ومحلا لتهديداتها.. والبعض الاخر داخلي يرجع الى ان الصراع الطبقي الذي استمر مدة طويلة بعد قيام الثورة دون ان تخفت حدته والى انه كانت توجد داخل الحزب الشيوعي نفسه اتجاهات سياسية متضاربة وقد دفعت هذه الظروف الى وجوب قيام تنظيم قوي، وقيادة مركزة ومتمكنة وواعية وتولي بناء على تأمين متطلبات ذلك ستالين الى تصفية العناصر المعارضة في الداخل جسديا كما حصل ذلك لاغلب قادة الحزب الشيوعي، وتصدي بحزم وصلابة يجابه لمؤامرات الرأسمالية في الخارج، فاكتسب بذلك احترام وثقة وتقدير المواطنين، وحصل على نفوذ واسع وشهرة كبيرة.. اما الظروف الشخصية فترجع الى ستالين ذاته، وطبيعة شخصيته. ويرى هؤلاء الساسة انه كان انسانا يتصف بالصلف والكبرياء والغرور والتعالي وحب الهيمنة وفرض الذات وعدم احتمال النقد.

هذه العوامل مجتمعة ادت الى ظهور ونمو ظاهرة العبادة الشخصية لستالين.. مرة اخرى نرجع لاجراء المقارنة بين ستالين من حيث الظروف الموضوعية والظروف الشخصية مع صدام لنجد تطابقا كاملا في كل التفاصيل لنصل الى استنتاج ان كلا من ستالين وصدام كانا شخصين في شخص واحد وعاش في زمنين مختلفين وكأن التاريخ يعيد نفسه بعد حين.

غير انه احقاقا للحق وانصافا للتاريخ ينبغي الا يغيب عن البال، ان عبادة الفرد وان تنافت مع المفاهيم الاشتراكية والديمقراطية معا، فانه من الخطأ الجسيم، الضرر البالغ، الخلط بينها وبين احترام الزعماء والثقة بهم. فالديمقراطية لا تهدد الدور الذي يمكن ان يلعبه القادة في بناء المجتمع، ولا تنكر اسهامهم الفعال في التطور والتقدم الاجتماعي لبلدانهم، ومن الواجب الحفاظ على سلطة الزعماء وهيبتهم ما داموا يكرسون انفسهم لخدمة الشعب ولا يدخرون وسعا في بذل جهودهم وتجاربهم وثقافتهم من اجل قضية الحرية والديمقراطية في العالم، ويزخر تاريخ البشرية باحتلال هؤلاء الزعماء الافذاذ العظام لا اريد ذكر اسماء البعض لكي لا يشكل ذلك تنقيصا بعدم ذكر اسماء البعض الاخر.. وخلاصة القول ان ظاهرة تكريس عبادة الفرد او الشخص مهما كان دوره وموقعه في العمل السياسي سواءا كان ذلك داخل حزب سياسي او في اسلوب ادارة الدولة هي ظاهرة سلبية لابد من تظافر الجهود لمكافحتها واستئصالها منذ اللحظة الاولى لظهورها قبل استفحالها وتحولها الى سرطان قاتل يقضي على الحزب السياسي او على الدولة في حالة ممارسة الحكم.

البطاقة التموينية بين متطلبات اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية

٢ - ٢

د. احمد باهض الحميداوي

أجراءات داعمة للخطة ذات المراحل

اولا: برنامج شبكات الامان الاجتماعي

١. في كل دول العالم يوجد هناك مايعرف اليوم في أدبيات الأمم المتحدة بشبكات الأمان الاجتماعي، وهذا يؤكد حقيقة ضرورة اهتمام الدولة أية دولة كانت بالإنسان، وتعد هذه الشبكات نقطة تحول في منظومة النظام الرأسمالي، فما بالك في بلد يحتاج ثلث سكانه على اقل تقدير إلى مثل هذه الشبكات للحفاظ على الحد الأدنى للمعيشة.

٢. إن فشل الأداء الحكومي الخاص بتنظيم شبكات الحماية الاجتماعية، وكثرة حالات الفساد المالي فيها، وعدم شمولها بشكل دقيق للمستحقين فعلا وحالة الفوضى في هذا المجال، كان من المفروض أن لا يدفعنا للتفكير بإلغاء هذه الشبكات، وإنما كان من المفروض أن يدفع نحو الإصلاح وتدقيق هذه الشبكات ومعرفة الشرائح المستحقة فعلا من خلالها، ومن هنا نرى ان خلق شبكات حماية اجتماعية قوية قائمة على العدل والمساواة مع انشاء قاعدة معلومات وبيانات متطورة لكشف اي من حالات التلاعب والفساد وشمول المستحقين فعلا فيها امر في غاية الاهمية.

٣. ان ذلك سيدعم قرار الغاء البطاقة التموينية ويسهل عملية التحول نحو السوق المفتوحة بشكل سلس من خلال التقليل من اثار التقلصات الاجتماعية التي من الممكن ان تحصل في مراحل لاحقة.

ثانيا: البطالة

١. نعتقد أن هناك بطالة مقنعه موجودة في جميع دوائر الدولة الرسمية، وحيث أن الكفاءة الإنتاجية مطلوبة في تحديد الإنتاج ورفع مستوى الأداء الحكومي، فأن وجود البطالة المقنعة أمر سيربك الأداء الحكومي ويشجع حالة الكسل الإداري مع تفشي ظاهره الاعتمادية في العمل وعدم وجود الانضباط في الدوام.

٢. إن ذلك يعني أننا سنقوم بإعادة النظر في هيكلية القطاع الحكومي وموظفيه ومدى تطابق ذلك الهيكل مع الملاك الوظيفي، ومدى توفر فرص العمل اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة وبشكل علمي دقيق حتى لا تخلق بطالة جديدة تضاف إلى ما هو موجود في سوق العمل.

٣. إن تقليص الملاك الحكومي يستدعي الاهتمام الكبير وتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار لغرض التحول التدريجي في هيكلية سوق العمل من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، وضرورة الابتعاد عن المعالجة بالصدمة للأوضاع الاقتصادية. ٤. إلزام القطاع الخاص بضوابط وقوانين من شأنها أن تشجع على تحول العاملين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص وأول هذه الضوابط هي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتوفير حياة معيشية لائقة مع ضمان حدود دنيا لأجور العمل.

٥. في هذا المجال نقترح إشاعة البيئة المناسبة لذلك التحول مع تشجيع العاملين الفائضين في القطاع الحكومي على التقاعد أو منحهم الإجازات بدون راتب أو نصف راتب وإيجاد كافة السبل المناسبة للتقليل من أعباء الدول المالية.

٦. العودة إلى النظم والقوانين والملاك الوظيفي لكل دائرة حكومية وتطبيق ذلك على ما هو موجود من ملاكاتها كي يتم استبيان الفائض منها أو النقص، ومن ثم إيجاد الحلول الصحيحة لمواجهة هذا الفائض أو النقص.

٧. تقديم دراسات جديدة لوضع اطر صحيحة للملاكات العاملة في القطاع الحكومي مع مراعاة عملية التطور في اتجاهات سوق العمل والأداء الحكومي المطلوب.

ثالثا: الخدمات

١. نرى في هذا المجال ان يتم تخفيض الدعم الحكومي لاسعار الخدمات الصحية والمجاري والمياه الصالحة للشرب والكهرباء وذلك لتقليل الضغط على الموازنة، ومن ثم تحويل نسبة مهمة من الاموال المستحصلة الى دعم الطبقات الفقيرة وزيادة الدعم لشبكات الحماية الاجتماعية.

٢. من الممكن اذا تم تخفيض هذا الدعم فانه بالتأكيد سيزيد من قدرة الدولة على القيام بمهام ومسؤوليات جديدة متنوعة من شانها رفع مستوى الحياة للمجتمع العراقي.

ماذا سيحقق المقترح ؟

١. يعمل المقترح على خلق فرص جديدة للعمل في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة فضلا عن التسويق.

٢. يؤدي المقترح الى زيادة الطلب على وسائط النقل والحاجة الى شركات نقل ومن ثم ايجاد في فرص عمل كثيرة في هذا القطاع.

٣. يؤدي هذا المقترح الى خلق وايجاد فرص عمل في الدعاية والاعلان والترويج من خلال المنافسة بين البضائع والسلع الغذائية المستوردة والمحلية والتي تستدعي وجود شركات لهذا الغرض من شانها ان توسع دائرة التشغيل والقضاء على البطالة.

٤. خلق تواصل معنوي ومادي بين الشعب والحكومة التي تقوده وتفاعله معها لشعورها انها تعمل لصالحه وبالتالي فان ذلك التفاعل سيعمل على زيادة فعالية اعادة البناء والاعمار في العراق.

٥. نقترح ان تتم حملة توعية للجمهور من شانها توضيح الفوائد المتحققة لاحقا والتي تجعل من ذلك الجمهور ان يستجيب ايجابيا لهذه الخطة.

٦. ان تطبيق الخطة من شانه ان يزيد من فعالية النظام المصرفي وزيادة عديد المؤسسات المالية والمصرفية وبالتالي زيادة نشاط هذا القطاع وفاعليته التي من شانها ان تساهم في زيادة نمو الاقتصاد القومي ككل وزيادة التشغيل.

٧. إن هذا المقترح سيحد او يقضي على شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري المستشرية في قطاع التجارة منذ عدة عقود من الزمن وليس فضيحة النفط مقابل الغذاء سوى دليل واضح فضلا عن العقود التي اتت بما هو كل ردئ من المواد الغذائية بعد سقوط النظام السابق.

* مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

فيما لو غاب صوت الصحافة فأي الأصوات تسمع

محمد حميد الصواف*

مع حلول الذكرى السنوية لتأسيس الصحافة العراقية تطرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذه الصحافة في ظل الأخطار والتحديات التي تتعرض لها.

فقد كانت الحركة الصحفية في مختلف دول العالم ولاتزال تأتي في ريادة النشاط الثقافي كونها تعتبر واجهة او مرآة تعكس جميع تفاصيل مجتمعها من خلال نقل حقيقة ما يدور في فلكه، حيث يعد تأثيرها في القرار الرسمي وانتشارها في الوسط الشعبي مقياس لرقي تلك المجتمعات وتطورها، وفي أغلب الاحيان يكون نجاح الصحافة موصولا طرديا بمدى نضج التجربة السياسية والاجتماعية في تلك البلدان.

فصوت الصحافة اكثر الاصوات المسموعة في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة، حيث تقوم النخبة الصحفية بخلق وعي وحراك اجتماعي يسهم في تكامل سلسلة التواصل بين عامة الناس ومسؤوليهم، ويحقق التوازن المطلوب في بناء الدولة وتطورها ونموها.

لذا دأبت المجتمعات على إنهاض تجاربها في هذا المضمار وإعلاء شأنها، عبر إتاحتها هامشا كبيرا من حرية الحركة والتعبير في رصد وانتقاد سلبيات القرار الرسمي وايجابياته على حد سواء، فضلا عن اخذ ما تطرحه على محمل الجد وتأمين القدر الكافي من الاحترام والتقدير. ولأهميتها البنيوية صنفت الصحافة كإحدى السلطات الثلاث، لتكون السلطة الرابعة بعد السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وان كان البعض يعتبرها السلطة الاولى.

وهناك العديد من التجارب مرت بها دول كان للصحافة إسهاماتها في تجنيب شعوبها وقوع ما لا يحمد عقباه، بعد استبيان وإيضاح حقائق الامور وتقويم قرارات في مسائل مصيرية مهمة، مما جعل الصحافة ضمانا لحقوق الشعوب والأفراد أيضا.

لقد بلغ الامر ببعض الدول ان تضم الوفود الرئاسية الرفيعة عددا من الإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف، ويعكس ذلك مدى قناعة حكام تلك الدول بدور الصحافة وما يكنونه من احترام وتقدير للقائمين عليها.

استثنائية الوضع الحرج في العراق بصورة عامة، وتسابق الأحداث المطرد، انعكس سلبا على الصحافة وروادها، رغم النداءات المتكررة للعديد من الجهات والأفراد الناشطة في الدفاع عن حقوق الصحافة، ولا تزال تتصاعد الانتهاكات إلى مستويات حرجة. خصوصا ان العراق يأتي في المرتبة الاولى في اهتمام متابعي الاخبار في العالم حسب التقرير السنوي الخامس لـ"حالة الإعلام الإخباري" State of the News Media وهو عبارة عن تحليل متعمق وشامل للتغطية الإخبارية لنحو ٧٠ ألف قصة إخبارية News Story في ٤٨ مصدر إعلامي يتبعون خمس قطاعات إعلامية.

فالحكومة العراقية تعلن التزامها المستمر بتشجيع المصالحة الوطنية وإعادة الاعمار، والمضي في طريق الانتخابات، وإقامة سيادة القانون، لكن يشكل استهداف الصحفيين المتزايد تهديدا خطيرا بتقويض حرية الإعلام والتقدم الديمقراطي، فحقوق الصحفيين تتعرض لانتهاكات تشنها جماعات مسلحة تنتمي إلى جهتين مختلفتين: أولئك الذين أعلنوا عداءهم للحكومة أي إرهابيو القاعدة وفلول نظام البعث الرافضة للمصالحة والمتمردون الذين يشنون حرب عصابات، وعناصر المليشيات فضلا عن قوات الأمن التابعة لوزارات مختلفة.

الرأي السائد ان اغلب المسؤولين العراقيين لا يعيرون أي أهمية تذكر لمهنة المتاعب النبيلة، فالصحافة حتى هذا الوقت تخطو بساق عرجاء، لكثر ما تتعرض له من محاولات احباط الجهود من قبل العديد من الاطراف الرسمية والشعبية، فالتبدل الحاصل في واقع العراق السياسي والاجتماعي لم يتمكن حتى الان من استبدال ثقافة المسؤولين الجدد عمن سبقهم، فسياسة تكميم الافواه عبر الترهيب والتحذير لا تزال سارية المفعول وان كانت بطرق غير مباشرة، فضلا عن استصغار دور الصحافة وتهميشها، ومحاولات الاحتكار وتجيير الاعلام لأهواء البعض، مع غض النظر عن استباحة حياة العديد من الصحفيين على يد الجماعات المسلحة.

حيث تأتي الانتهاكات بحق الصحفيين من اعلى هرم السلطة الى أدناه، والوقائع على الارض توثق العديد من تلك الحالات، مما حدا بمرصد الحريات الصحفية التهديد بنشر قائمة باسماء هؤلاء الشخصيات والمسؤولين الذين قاموا بانتهاكات ضد عدد من الصحفيين العراقيين.

والدليل على ذلك اعلان نقابة الصحفيين العراقيين أن عدد ضحايا العنف من الصحفيين منذ سقوط النظام السابق قد بلغ اكثر من ٢٧١ صحفيا وإعلاميا، اضافة الى ١٥ صحفيا وإعلاميا مازال مصيرهم مجهولا، وذكرت هذه التقارير ان اكثر من ٦٥ صحفيا تلقوا تهديدات بالقتل فيما غادر المئات منهم العراق خوفا على حياتهم.

وفي تقرير لجنة حماية الصحفيين العالمية الذي صدر مؤخرا، اكد ان اكثر المناطق خطورة على الصحفيين هو العراق، بالاضافة الى ان نصف عدد الصحفيين الذين قتلوا في جميع أنحاء العالم في العام السابق قتلوا في العراق.

مؤخرا اعلنت احدى منظمات المجتمع المدني حملة لدعم ومؤازرة الصحفيين، في محاولة منها ايصال صوتها الى المعنيين عبر لصق عشرة آلاف بوستر في مختلف انحاء مدن العراق، نتيجة لتفاقم ظاهرة الانتهاكات المتواصلة التي تكاد تكون ممنهجة بحقهم من قبل بعض المسئولين، فضلا عن لامبالاة مهينة لحقوقهم المشروعة لدى الاوساط الرسمية، والتجاهل المتعمد تجاه نداءات الاستغاثة والاستجارة التي يطلقها صحفيو العراق.

وهنا تأتي المفارقة... إن اصبحت صحافتنا عاجزة عن ايصال صوتها الى مسامع المسؤولين!!!

فكيف يستطيع المواطن البسيط نقل همومه اليهم؟

والأسئلة التي تطرح نفسها أيضا دونما... مجيب اذا كان المسؤول لا يدرك قيمة هذه المهنة النبيلة ولا يعيرها أهمية فمن يدرك قيمتها؟

وتنتهك حقوق الصحفيين في بلد يدعي انتهاج الديمقراطية، وتعاني هذه الفئة من التهميش وتحتاج الى من يوصل صوتها الى المجتمع كون صوتها غير مسموع... فمن يوصل اصوات الاخرين؟

لذا ندعو الجميع.. مسؤولين كانوا او شخصيات عامة او رؤساء أحزاب، لوقفة تأمل بهذه الجملة القصيرة... فيما لو غاب صوت الصحافة فأي أصوات تسمع؟

* مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام